

جهود العلماء العرب في المصطلح على مستوى التنظير
والاستعمال - مصطلحات التوابع أنموذجاً
دراسة نقدية تقييمية

د. طارق إبراهيم محمود الزيادات*

Abstract

The research criticizes and analyzes the efforts made by linguists to specifically define terminology, and it discusses the syntactic terms included in the chapter of followers in Ibn Jenni's "Al Lam'u fi Al Arabiya" and Ibn Siraj's "Al Usul fi Al Nahw", then such terms are examined by the good term conditions which are set by terminologists. The research concluded that popular terms cannot be changed even if they do not comply with the good term conditions. However, Ibn Jenni and Ibn Siraj have used synonym syntactic terms although they lack the good term conditions.

Keywords: Terminology, Followers, Adjective, Substitution, Emphasis, Attachment.

المقدمة

كان المصطلح وما زال مجالاً خصباً يرتاده كثير من العلماء والباحثين؛

*جامعة اليرموك، الأردن.

لأهميته ودوره الكبير الذي يؤديه في تبادل المعارف بين البشر، وهو مواكب لتطور الأمم وتقدمها؛ فلا يتصور تقدم أمة من الأمم دون مصطلحات تلبي احتياجات أفرادها؛ لفهم علومها المختلفة، ولتواصل العلماء فيما بينهم، ولكن التطور السريع للمعرفة البشرية يقف حجر عثرة أمام المصطلح، فلا يؤدي دوره كما يتوقع منه؛ إذ إن الاصطلاحيين يجدون صعوبة في وضع مصطلحات جديدة تكفي هذا الكم الهائل من المفاهيم الجديدة؛ لذا فقد لجأوا إلى التعبير عن تلك المفاهيم بوسائل عديدة منها: الاشتقاق، والنحت، والتعريب، والترجمة، وغيرها من الوسائل⁽¹⁾.

وعلى الرغم من جهد العلماء في حل مشكلة المصطلح على اختلافه إلا أنها ما زالت قائمة لا حل لها إلا بتكاتف العلماء والمسؤولين؛ فيقوم العلماء بوضع المصطلح المناسب للمفهوم، ويقوم الآخرون بتشييعه ونشره بين الناس؛ حتى لا يبقى المصطلح حبراً على ورق لا قيمة له كما هو الآن⁽²⁾، ولا ننسى أهمية الوقت في وضع مصطلحات للمخترعات الجديدة التي تدخل بلادنا العربية، فإن رافق دخول المخترع الأجنبي مصطلح عربي يتفق عليه العلماء، استعمله الناس واكتفوا به عن المصطلح الأجنبي، لكن علماء الجمع العربي تأخروا في وضع المصطلحات للمخترعات الأجنبية، فاضطر الناس إلى استعمال المصطلح الأجنبي حتى شاع بينهم لدرجة أن لا مجال لتغييره، فمصطلح (خيالة) مثلاً جاء به العلماء بعد أن انتشر المصطلح الأجنبي (سينما)، فأين دور الجمع العربية في حماية اللغة العربية في هذا المجال؟.

إن من يطلع على معاجم المصطلحات العربية القديمة يجد فيها كثيراً من المصطلحات، وتعريفاتها وشرحها، بما يسد حاجة الناس لفهم العلوم المختلفة، ويكفيهم عناء البحث في كتب التراث للتنقيب عن المصطلحات؛ فلا نملك إلا أن نقف أمام جهدهم وقفة إكبار وتعظيم؛ لما بذلوه من عناية في جمع

المصطلحات للتيسير على الباحثين؛ ليحددوا ضالتهم فيها، فيصّبوا جهودهم في البحث والابتكار.

أما عن طبيعة البحث، فقد اقتضت أن يكون في مبحثين اثنين:

المبحث الأول: على مستوى تعريف المصطلح، حيث سيكون الحديث فيه عن تعريف المصطلح عند بعض العلماء القدماء والمحدثين؛ ليتضح الاختلاف بين تعريفاتهم، وأهم ما ركزوا عليه.

المبحث الثاني: على مستوى استعمال المصطلح وشهرته، حيث سيكون الحديث فيه عن الخلاف في استخدام مصطلحات التوابع، عند ابن السراج (316هـ) في كتابه "الأصول في النحو"⁽³⁾، وابن جني (392هـ) في كتابه "اللمع في العربية"⁽⁴⁾، ومن ثم المفاضلة بين المصطلحات المستخدمة عندهما بإخضاعها لشروط المصطلح الجيد.

المبحث الأول:

تعريف المصطلح

أدرك القدماء أهمية المصطلح في فهم العلوم المختلفة، وفي ذلك يقول التهانوي "إنَّ أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة، والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحًا خاصًا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلًا وإلى انفهامه دليلًا"⁽⁵⁾؛ لذا راحوا يضعون المصطلحات التي تعبر أحسن تعبير عن المفاهيم التي وضعت لها، كما أخذوا يجمعون ما تشتت من مصطلحات ويضعونها في مصنفات كثيرة، همّهم فيها جمعها وتوحيدها، خاصة بعد أن كثرت على ألسنة الناس وتناثرت في كتب التراث دون ضابط يحكمها، وقد تكاملت هذه المصنّفات حتى مهّدت الطريق أمام الباحثين، ومع ذلك لا تخلو هذه الكتب من عيوب، كعدم التفريق بين العلم والفن⁽⁶⁾، والاستطراد الذي يشتت الباحث، كما في "كشاف اصطلاحات الفنون".

وقبل الخوض في موضوع المصطلح، والحديث عن جهود القدماء في ضبطه والعناية به، والخلاف بينهم في مصطلحات التوابع، لا بد أولاً من تعريف كلمة (مصطلح) في المعاجم اللغوية القديمة، وفي معاجم المصطلحات، ثم مناقشة آراء العلماء في تعريفاتهم له .

أولاً: في المعاجم اللغوية:

باستنطاق المعاجم العربية، نجد أنّ كلمة (مصطلح) تعود إلى الأصل (صلح) ونقيضه (فسد)⁽⁷⁾، ففي اللسان، مثلاً، نجد تحت باب صلح: " صلح الصِّلاح: ضدّ الفساد؛ صلح يصْلحُ ويصْلحُ صلاحاً وصلاحاً؛ وأنشد أبو زيد: (بحر الطويل)

فكيف بإطراقي إذا ما شتَمْتَنِي؟ وما بعد شتَم الوالدين صلُوحٌ"⁽⁸⁾

وتورد تلك المعاجم ألفاظاً مشتقة من هذا الأصل، لكن دون تحديد معنى كلمة (اصطلاح)، إلا أنّ أول معجم لغويّ بيّن معنى الكلمة، معجم تاج العروس للزبيدي في قوله: " والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"⁽⁹⁾ .

وقد شكّل هذا التعريف مادّة جيّدة لمفهوم المصطلح طافت حولها كثير من تعريفات العلماء بعده: قدماء ومحدثين؛ فجاءت تعريفاتهم متضمّنة تعريف الزبيدي، إلا أنّ منهم من أضاف جديداً ليزيد من قدرة المصطلح على الحركة؛ ويعبّر عن مفاهيم عديدة، ويعفي الاصطلاحيين من ابتكار مصطلحات جديدة من شأنها أن تربك اللّغة وأهلها؛ لكثرتها، ثم توالى التعريفات مع مرور الزّمن حتّى أدرك العلماء في العصر الحالي أهمية أن يكون للمصطلح تعريفاً محدداً في معجم؛ فجاءوا بتعريف جيّد له في "المعجم الوجيز"، حيث قالوا: "إنه لفظ أو رمز يُتفقُ عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معين"⁽¹⁰⁾؛ أي أنّ المصطلح لا يشترط أن يكون لفظاً بل قد يكون رمزاً، وفي ذلك توسيع لتعريف المصطلح .

ثانيًا: في معاجم المصطلحات:

اتفق العلماء على المعنى العام للمصطلح رغم اختلاف تعبيراتهم عنه، فكلما تقدّم العصر وزادت ثقافة الأمة زاد وعي العلماء، وتفتّحت أذهانهم عن تعريفات جديدة فيها مزيد من الدقّة والشمول. وفيما يلي جملة من التعريفات: أولاً: عرّف الشّريف الحرجاني (816هـ) (الاصطلاح) في كتابه "التّعريفات" بقوله: "اتفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما ينقل عن موضعه"⁽¹¹⁾، ثم أكمل في موضع آخر، وكأنّه أراد أن يستدرك ما قال ليضيف جديدًا بقوله: "إخراج اللفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما"⁽¹²⁾، وقال أيضًا: "لفظ معين بين قوم معينين"⁽¹³⁾.

ثانيًا: وهو عند الكفويّ (1094م): "اتفاق قوم على وضع الشّيء، وقيل إخراج الشّيء عن المعنى اللّغويّ إلى معنى آخر لبيان المراد"⁽¹⁴⁾.

ثالثًا: وعند التّهانويّ (بعد 1158هـ): "العرف الخاصّ، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص، أو لمشاركتها في أمر، أو مشابقتها في وصف، أو غيرها"⁽¹⁵⁾.

رابعًا: وعند محمود حجازيّ المصطلح: "اسم قابل للتّعريف في نظام متجانس يكون تسمية حصرية، ويكون منظّمًا في نسق، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهومًا"⁽¹⁶⁾.

خامسًا: وعند أميل بديع يعقوب، الاصطلاح هو: "ما تواضع عليه الأدباء والعلماء من مفردات اللّغة في فن من الفنون، أو علم من العلوم"⁽¹⁷⁾، أمّا المصطلح فهو: "لفظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقّة؛ يكون - غالبًا - متّفقًا عليه عند علماء علم من العلوم، أو فنّ من الفنون"⁽¹⁸⁾.

والمتمامل في التعريفات السابقة يجد ما يأتي:

1. أن تعريف المصطلح في تطوّر مستمرّ، فكلمًا جاء عالم جاء بتعريف يضيف إلى الذي قبله، ومما أضافوه أنّ المصطلح قد يكون لفظًا ينتقل من حقل دلاليّ إلى آخر؛ ليؤدّي معنًى جديدًا، وأنّ له شروطًا تمنحه القدرة على الاستمرار .

2. أنّ العلماء القدماء لا يفرّقون بين المصطلح والاصطلاح، فلم يذكر أحد منهم تعريفًا للمصطلح، فالمصطلح مصدر ميميّ، ويمكن أن يكون اسم مفعول بتقدير متعلّق محذوف؛ ليكون (مصطلح عليه)، وهو اللفظ المتفق عليه. والاصطلاح مصدر يدلّ على الاتفاق على وضع لفظ أو رمز معين، وما نُجده في قول الجرجانيّ في تعريف الاصطلاح " لفظ معين " لا ينطبق على الاصطلاح بل على المصطلح.

3. أنّ محمود حجازي ركّز على الشّروط الواجب توافرها في المصطلح الجيّد؛ لتكتب له الحياة ويتنشر بين النّاس؛ فلا يضيع جهد العلماء دون فائدة، وهذه الشّروط هي:

أ- أن يكون منسجمًا مع مصطلحات بيئته؛ فلا يظهر شاذًّا .

ب- أن يكون دالا دلالة واضحة على المفهوم الذي يعبر عنه؛ فلا يحتمل مفهومًا آخر (19).

ت- أن يكون مطابقًا دون غموض للفكرة أو للمفهوم، لكن ذلك يتعارض مع تعريف الجرجاني والتّهانوي السابقين؛ إذ إنّ المصطلح عندهما لا يوضع إلا لأدنى ملابسة ومشابهة للمفهوم؛ فلا يشترط أن يطابق المصطلح مفهومه تمام المطابقة. ولكلّ من الرأيين عيبه: فالرأي الأول يُصعّب المسألة على العلماء الاصطلاحيين في أن يجدوا مصطلحًا يطابق المفهوم من جوانبه جميعها، وأمّا الآخر، فيزيد من المصطلحات الموضوعة للمفهوم الواحد؛ فلا نجد أنفسنا إلا أمام فوضى مصطلحية يصعب السيطرة عليها .

4. أنّ أميل بديع يعقوب فرّق بين المصطلح والاصطلاح، وهذا ما يحسب له، كما أنّه لم يجعل الاتفاق شرطاً دائماً لوضع المصطلحات؛ إذ إنّ المصطلحات قد تولد دون اتفاق من العلماء؛ فقد يتكرر باحث أو عالم مصطلحاً، ثمّ ينتشر بين الناس دون أن يُجمع عليه طائفة من العلماء؛ لذا فهم لا يملكون إلا أن يختاروا مصطلحاً من المصطلحات المشهورة، لا أن يبتكروا آخر لا يضمنون له الحياة؛ أي أنّ المصطلح أمام احتمالين: " إمّا أن يستقرّ ويثبت ويشيع بين العلماء، وإمّا أن يترك ويستعاض بغيره عنه " (20).

المبحث الثاني

تقييس مصطلحات التّوابع

إنّ من يقرأ في كتب النّحاة القدماء يجد كثيراً من المصطلحات النّحويّة التي نُثرت فيها دون ضابط؛ فكانوا يستخدمون غير مصطلح للتعبير عن المفهوم الواحد؛ لذا فقد تعدّدت ألفاظها، وتباينت في الدقّة والإيجاز والوضوح والخفّة، وهي مفتقرة في ذلك إلى الشّروط التي تجعل المصطلح قابلاً للدّيوع والانتشار⁽²¹⁾، ومن أمثلة ذلك قول سيوييه (180هـ) للتعبير عن (ما) العاملة عمل ليس: " هذا باب ما أجرى بجرى لئيس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمّ يصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ ما " (22). وقوله معبّراً عن مصطلح البدل: " هذا بابٌ من الفعل يستعملُ في الاسم ثمّ يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخرَ فيعملُ فيه كما عملَ في الأوّل " (23).

إنّ عبارات سيوييه الطويلة الغامضة لا تعيب كتابه، ولا تنقص من قيمته؛ إذ إنّ بداية التّأليف النّحويّ لا بدّ من أن يشوبها ما يعكّر صفوها، وهكذا الأمر في كلّ العلوم؛ لذا يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى ضبط المصطلحات، وإلى الحدّ من تعدّدها بإخضاعها لمقاييس ومواصفات تكفل للمصطلح أن يكون جيّداً، وملائماً للاستمرار.

وقد تناول كثير من الباحثين تلك الشُّروط وأجمعوا عليها، فالمصطلح يجب أن يكون واضحًا دقيقًا لا يؤدي إلى لبس، وأن يكون موجزًا لا إطالة فيه، فكلمًا كان المصطلح أقصر كان أقوى، وألا يشارك مصطلحًا آخر في مفهوم معين⁽²⁴⁾. وربّ سائل يسأل: هل ينتشر المصطلح إن توافرت فيه هذه الشُّروط؟. أحاب علي القاسمي عن ذلك بقوله: "إنّ قيام مجمع لغويّ، أو مركز لسانيّ بتوليد مصطلح علميّ، أو تقني لا يعني بالضرورة قبول الجمهور له وشيوعه، فقد يبقى هذا المصطلح حبرًا على ورق، كما يقولون، دون أن يستعمله النَّاس ويتداولوه. ونحن لا نعلم لحدّ الآن الأسباب الحقيقيّة لنجاح المصطلح أو فشله"⁽²⁵⁾.

لم يخطئ القاسمي في قوله؛ لأنّ كثيرًا من المصطلحات التي لا تنطبق عليها شروط المصطلح الجيّد قد انتشرت وذاع صيتها؛ لذا فإنّ مسألة تقييس المصطلحات تنحصر في الحكم عليها، أهي مناسبة للاستعمال أم لا؟ أمّا مسألة انتشار المصطلح فلا حكم للعلماء عليها دون سلطة تساندهم. وقد عزا القاسمي سبب ذبوع المصطلحات إلى وسائل الإعلام؛ لما لها من دور فعّال في نشر المصطلح⁽²⁶⁾، فهي قادرة على نشر مصطلحات تضمن أن يستعملها النَّاس، وإن لم تنطبق عليها شروط المصطلح الجيّد. ومن خلال تقييس مصطلحات التّوابع التّالية، نجد تأييدًا للرأي القاسمي:

أولاً: التّعت والصفّة والوصف:

التّعت لغة: " وَصَفَكَ الشَّيْءَ، تَنَعْتُهُ بِمَا فِيهِ وَتُبَالُغُ فِي وَصْفِهِ؛ وَالتَّعْتُ: مَا تُعِتَ بِهِ. نَعْتَهُ يَنْعَتُهُ نَعْتًا: وَصَفَهُ"⁽²⁷⁾، و الوصف لغة: " وَصَفَ الشَّيْءَ لَهُ وَعَلِيهِ وَصْفًا وَصِفَةً: حَالَهُ، وَالهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ، وَقِيلَ: الْوَصْفُ الْمَصْدَرُ وَالتَّصْفَةُ الْحَالِيَةُ، اللَّيْثُ: الْوَصْفُ وَصَفَكَ الشَّيْءَ بِجَلِيَّتِهِ وَنَعْتَهُ. وَتَوَاصَفُوا الشَّيْءَ مِنْ الْوَصْفِ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)⁽²⁸⁾؛ أَرَادَ مَا تَصِفُونَهُ مِنَ الْكُذْبِ"⁽²⁹⁾.

وفي الاصطلاح، النعت: " تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً، وبهذا القيد يخرج مثل: ضربت زيداً قائماً، وإن توهم أنّه تابع يدلّ على معنى لكن لا يدلّ عليه مطلقاً بل حال صدور الفعل عنه "(30)، والصّفة هي: " الاسم الدالّ على بعض أحوال الدّات، وذلك نحو طويل وقصير وعامل وأحمق وغيرها، وهي الأمانة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها، والصّفة المشبّهة: ما اشتقّ من فعل لازم لمن قال به الفعل على معنى الثبوت، نحو: كريم وحسن "(31).

إنّ المتأمل في التعريفات السابقة يجد أنّ مصطلحات (النعت، والصّفة، والوصف) تشترك في المعنى اللغوي العام، وهو الدلالة على الاتّصاف بصفة معينة، وهذا يرتبط بالمفهوم التحويلي الذي وضعت له، فالصّفة تتبع موصوفها، ولا تكون إلا به. فهل كل هذه المصطلحات مترادفة تردافاً تاماً، بحيث يصحّ استخدام أيّ منها مكان الأخرى؟.

إنّ الناظر في المعاجم اللغوية، يجد أنّ الفرق بينهما دقيق، فالنعت أدقّ وأضيق؛ لأنّه يدلّ على الصّفات القبيحة المتغيّرة كما في قوله تعالى: (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)⁽³²⁾؛ أي على ماتكذبون⁽³³⁾، ولم يقل (تنعتون)، دلالة على أنّ صفة الكذب ثابتة، وأمّا الصّفة فهي أعمّ؛ لأنّها تدلّ على الصّفات الحسنة والقبيحة الثابتة، فنحن نقول: صفات الله عزّ وجلّ ولا نقول نعوت الله. وقد ورد أبو هلال العسكري في الفرق بين النعت والوصف: " قيل: هما مترادفان، وفرق بعضهم بينهما، بأن الوصف: ما كان بالحال المتنفلة كالقيام والقعود. والنعت: ما كان في خلق وخلق، كالبياض والكرم. قيل: ولهذا لا يجوز إطلاق النعت عليه - سبحانه؛ لأن صفاته - سبحانه - لا تنزل "(34)

وما جاء في كتب النّحاة يدلّ على عدم أكثراتهم بهذه الفروق، فقد استخدموا مصطلحي: النعت والصّفة دون التّظر لمعناهما الدقيق، بل كان اهتمامهم هو الانتصار لمذهب معين، أو لمخالفة غيرهم، ومنهم من استخدم كلا

المصطلحين في آن واحد؛ ما يشتت القارئ ويجعله يفكر في علة استخدام أيّ منهما في موضعه دون الآخر. والناظر في كتاب "اللمع" يجد أن ابن جني استخدم مصطلح الصفة والوصف⁽³⁵⁾، ولم يرد ذكر لمصطلح النعت في كتابه، أما ابن السراج فقد أتى على ذكرها جميعاً⁽³⁶⁾.

إنّ معضلة توحيد المصطلح لم تكن تعني عندهم أمراً خطيراً كما في الوقت الحاضر؛ لأنّ مصطلحاتهم كانت محدودة، ومتعارفاً عليها؛ فيستطيع أيّ واحد منهم أن يفهم تلك المصطلحات مهما كان موضع استخدامها، كما أنّ السياق يخدم في تحديد المصطلح إن اختلط الأمر بين المصطلحات الصّرفية والنحوية مثلاً.

وبإخضاع مصطلح (النّعت، والصفة) للمعايير المعتمدة في تقييس المصطلحات نجد أنّ كلا المصطلحين يتكافأان في الإيجاز، وفي سهولة اللفظ، وفي المطاوعة، وفي الأصل العربيّ؛ أي أنّ شروط المصطلح الجيد متوافرة فيهما؛ فحقّهما أن يشتهدا بين النّاس دون مفاضلة بينهما، أمّا من ناحية المعنى، فقد بيّن لنا ابن منظور (711هـ) قصد من استخدم مصطلح (النّعت) بقوله: "... والنّعت هو: اسم الفاعل، نحو: ضارب، والمفعول نحو مضروب"⁽³⁷⁾؛ أي أنّ النّعت أكثر مبالغة من الصّفة من حيث المعنى⁽³⁸⁾، فكلّ مصطلح من هذين المصطلحين له موضعه الذي يُستخدم فيه تبعاً للمعنى المراد. ولكن على الرغم من شهرة مصطلح (الصّفة) فإنه يبقى مبهماً؛ لأنّه يختلط مع مصطلحات صرّفية، وهي: (الصّفة المشبّهة، صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، صفة التّفصيل)⁽³⁹⁾؛ لذا فإنّ هذه العلة تضعف من قوة مصطلح (الصّفة).

والملاحظ أنّ عمليّة تقييس المصطلح لا تجدي نفعاً مع المصطلحات التي نالت حظّها من الشهرة بين النّاس، لكنّها تؤثّر أكلّها إن كان المصطلح جديداً لم ينتشر؛ إذ إنّ كثيراً من المصطلحات التي لم توافق شروط المصطلح الجيد انتشرت، وفرضت نفسها على الاصطلاحيين حتّى لا مفرّ لهم من استخدامها، فكم من

مخترع جديد دخل البلاد العربيّة، وبقي حاملا اسمه من بلده؛ لبطء المختصّين في وضع مصطلح له يرافق دخوله إلى بلادنا.

ثانياً: التوكيد والتكرير

يدلّ مصطلح (التوكيد) لغة على التوثيق، وعلى التّشديد، وعلى إزالة اللبس، وعلى الشكّ وتمكين المعنى في النفس⁽⁴⁰⁾، فالتوكيد في لسان العرب: "وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أوْتَقَّه، والهمز فيه لغة. يقال: أوْكَدْتُهُ وأَكَّدْتُهُ وأَكَّدْتُهُ إيكاداً، وبالواو أفصح، أي شَدَّدْتُهُ، وتَوَكَّدَ الأمر وتَأَكَّدَ بمعنى. ويقال: وَكَّدْتُ اليَمِينَ، والهمز في العَقْدِ أجوْدُ، وتقول: إذا عَقَدْتَ فأكَّدْ، وإذا حَلَفْتَ فَوَكَّدْ. وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشكّ"⁽⁴¹⁾. وفي القاموس المحيط: "وَكَّدَ يَكِدُّ وَكُوداً: أقامَ وقَصَدَ وأصابَ و العَقْدَ: أوْتَقَّه كأَكَّدَهُ و الرَّحْلَ: شَدَّه"⁽⁴²⁾.

أما في الاصطلاح فهو: "يطلق على معنيين: أحدهما التّقرير: أي جعل الشّيء مكرّراً ثابتاً في ذهن المخاطب، وثانيهما: اللفظ الدال على تقرير، أي اللفظ المؤكّد الذي يكرّر به، وهو أعمُّ من أن يكون تابعاً أولاً، وأما ما قيل من أنّ التّأكيد الاصطلاحي إنّما يكون بألفاظ مخصوصة، أو بتكرير اللفظ، فأراد التّأكيد الذي هو أحد التّوابع الخمسة، كيف وقد قالوا: الوصف قد يكون للتّأكيد، وأيضاً، قالوا: ضربت ضرباً للتّوكيد"⁽⁴³⁾.

إنّ الارتباط بين المعنى اللغوي، والاصطلاح للتوكيد واضح من خلال الحدود السابقة، فكلّها تتفق في الدلالة على التوثيق، وإزالة الشكّ عن الحديث، أوالمحدّث عنه، و"رفع اللبس وإزالة الاتّساع"⁽⁴⁴⁾، وقد جعل العلماء التوكيد نوعين، كلّ واحد منهما يكون لغرض معيّن، فالنوع الأوّل هو: التوكيد اللفظي، وغرضه تمكين المعنى في النفس، كقوله تعالى: (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)⁽⁴⁵⁾، وأما النوع الآخر، فيراد به إزالة الشكّ عن الحديث، مثل (مات زيد موتاً) أو عن المحدّث عنه، مثل (جاء الرّجال جميعهم)⁽⁴⁶⁾.

استخدم ابن جنّي، وابن السّراج مصطلح (التّوكيد) دون إشارة إلى مصطلح آخر مرادف له، لكنّ ابن السّراج استخدم مصطلح (التّكرير) في شرحه للتّوكيد اللفظي، في قوله: "التّوكيد يجيء على ضربين إمّا بتكرير الاسم، وإمّا أن يؤكّد بما يحيط به" (47)، أمّا ابن جنّي فلم يذكر من أنواع التّوكيد إلا التّوكيد المعنوي (48)، أي أنّ كلا الرّجلين قد اتّفق في المصطلح العام، وهو (التّوكيد)، واختلفا في نوعيه؛ فابن السّراج أشار إلى النوع الآخر للتّوكيد بقوله: "... وإمّا أن يؤكّد بما يحيط به"، وإن لم يذكر مصطلحه، وهو التّوكيد المعنوي.

وإذا أخضعنا مصطلحي (التّوكيد، والتّكرير) لشروط المصطلح الجيد، وجدنا أنّهما موجزان، ومطاوعان للاشتقاق، لكنهما يختلفان في أنّ مصطلح (التّوكيد) لا يتمتّع بالدقّة التي يميّز بها الآخر، فهو غير ملائم للدلالة على المفهوم النحويّ الذي وُضع له؛ إذ إنّه: "أعمّ من أن يكون تابعاً" (49)؛ لأنّ الغرض الذي يفيدّه، لا يقتصر عليه؛ فالقسم والخبر المؤكّد بـ (إنّ)، وحروف الجرّ الزائدة، وضمير الفصل والشّأن، كلّها تؤدّي وظيفة التّوكيد (50)؛ لذا فإنّه يمكن أن تسمى توكيداً، لكنّه مصطلح (التّوكيد) يتمتّع بخفته على اللسان عند نطقه، أمّا مصطلح (التّكرير) فيتمتّع بالدقّة، لكنّه أصعب نطقاً؛ لوجود حرفي الرّاء اللذين يحتاجان إلى جهد في نطقهما ليس كجهد نطق حروف مصطلح (التّوكيد)، بالإضافة إلى أنّه يختلط مع البدل الذي يطلق عليه الكوفيون (التّكرير)؛ لذا فإنّ مصطلح (التّوكيد) يبدو مناسباً أكثر من الآخر؛ فالمهم هو جانب الحفّة، والعربيّة في ظواهرها تسعى إلى توفير الجهد في نطق الأصوات (51)، أمّا جانب المعنى فلا أحد يعبأ به إلا المتخصصون في البحث لا في الاستعمال؛ لأنّ ما اشتهر من مصطلحات تصبح لصيقة باللسان، وهيئات أن تتغيّر.

ثالثاً: البدل وعطف البدل

البدل في لغة في أساس البلاغة: "أبدله بخوفه أمّاً وبدّله مثله. وبدّل الشيء: غيّره. وتبدّلت الدّار بإنسها وحشاً. واستبدلته وبادلته بالسّلعَة إذا أعطيته

شروى ما أخذته منه. وتبادلا ثوبيهما. وهذا بدل منه وبديل منه، وهم أبدال منهم وبدلاء" (52). وفي اللسان: "بَدَلٌ وَبَدُلٌ لغتان، وَمَثَلٌ وَمِثْلٌ، وَشَبَهٌ وَشَبَهُ، وَنَكَلٌ وَنَكَلٌ. قال أبو عبيد: ولم يُسَمَّعَ في فَعَلٍ وَفِعْلٍ غير هذه الأربعة الأحرف. والبديل: البَدَل. وَبَدَلُ الشيء: غَيَّرَهُ" (53).

وفي الاصطلاح، يقول الشريف الجرجاني في التعريفات: "البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. قوله: مقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج عنه التعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع" (54). والمتأمل في هذه التعريفات يجد أنها تشترك في أنّ للبدل صفة التغيير والتبديل كان كلمة أو شيئاً.

وقد بيّن الجرجاني - من خلال تعريفه - أنّ البدل هو المقصود بالحديث عند المتكلم، أمّا المبدل منه، فهو تمهيد له وتوطئة للحديث عنه، وليس الاهتمام منصباً عليه؛ لذا يمكن الاستغناء عن المبدل منه دون إخلال بالكلام (55)، وهذا معنى قوله: "مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه"، وهو في ذلك يختلف عن التوابع الأخرى، وقد جعل ابن جني من صفاته التوكيد والوصف بقوله: "يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص" (56)، أمّا ابن السراج، فلم يبيّن معنى البدل وغايته في الجملة، واكتفى بالحديث عن أنواعه، لكنّه جاء بمصطلح جديد سبق الحديث عنه؛ فقد "حمل البدل على العطف، فسماه "عطف البدل"، وفي ذلك صواب؛ لأنّ العطف هو ردّ كلمة على أخرى سابقة، وأضاف البدل؛ ليدلنا على إمكانية أن يحلّ محلّ المبدل منه، إلا أنّ هذا المصطلح يخالف شروط المصطلح الجيد؛ لأنّه مركب من كلمتين. وما يثير الاستغراب أنّ ابن السراج استعمل مصطلح "البدل" في شرح مصطلح "عطف البدل" دون إضافات أكثر عن استعماله لمصطلحه الجديد (57)، فلم يوضح ابن السراج مسوّغه في استعمال مصطلح "عطف البدل"، ثم أتبع ذلك بمصطلح

"البدل"؟ ربما لأنه عدّ ذكر المصطلح الثاني كافيًا، وأراد أن يختصر في المصطلح؛ فالبدل عنده هو عطف البدل.

أقسام البدل:

قسّم ابن السّراج البدل إلى أقسام أربعة، يقول " البدل على أربعة أقسام، إمّا أن يكون الثّاني من الأوّل أو بعضه، أو يكون المعنى مشتتملا عليه أو غلطًا" (58)، إمّا ابن جنيّ فقد عبّر عن أقسام البدل بألفاظ أخرى في قوله: " وهو في الكلام على أربعة أضرب: بدل الكل، بدل البعض، بدل الاشتمال، بدل الغلط والنّسيان" (59). وهذه الأخيرة هي المشهورة في الكتب التي يعرفها النّاس، وتدرّس في المدارس والجامعات، إمّا ما جاء عند ابن السّراج، فيدلّنا على أنّ مصطلحاته لم تكن ناضجة بعد، إذا ما نظرنا إلى ما ذكره ابن جنيّ من مصطلحات أقسام البدل.

يبدو أنّ مصطلحات أقسام البدل بدأت في زمن ابن السّراج؛ إذ إنّ عبّر عن مصطلح (كل من كل أو مطابق) بعبارة طويلة، هي أقرب ما تكون تعريفًا لا مصطلحًا يتداوله النّاس. قال سيوييه (180هـ) في البدل: "هذا باب من الفعل يُبدلُ فيه الآخر من الأوّل ويُجرى على الاسم كما يُجرى أجمعونَ على الاسم ويُنصبُ بالفعل لأنّه مفعول"، وقول الزّجاجي (337هـ): "بدل الشّيء من الشّيء وهما لعين واحدة" (60).

إنّ المصطلحات في بدايتها تكون مضطربة، عباراتها طويلة، كالمصطلحات في كتاب سيوييه، لكن مع مرور الزّمن تظهر مصطلحات أقصر تعبّر عن المفهوم نفسه بدقّة ووضوح.

والتأمل في أقسام البدل عند ابن السّراج، وابن جنيّ، يلاحظ أنّ مصطلحات الأخير أكثر شهرة؛ إذ إنّها تتمتع بصفات المصطلح الجيّد، فهي دقيقة في الدّلالة على المفهوم، خفيفة في نطقها، لا تتداخل مع مصطلحات مفهوم آخر، لكن ما يعيبها أنّها مركّبة من كلمتين بالإضافة إلى أنّ مصطلحي

(بدل البعض، بدل الكل) قد أثار جدلاً؛ لتعريف كلمتي (بعض ، كل) ب(أل)، يقول الزجاجي: " وإنما قلنا البعض، والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه"⁽⁶¹⁾، لكن المصطلح الذي اقترحه الزجاجي يبدو طويلاً على أن يُستعمل مكان مصطلحي (بدل البعض، أو مصطلح الكل) بالإضافة إلى أن شهرة المصطلحين السابقين جعلت الأمر صعباً؛ لذا فنحن بحاجة إلى أن يتفق الاصطلاحيون على مصطلحات جديدة لأقسام البدل توافق شروط المصطلح الجيد على أن يؤدي المسؤولون دورهم في نشرها وتشجيعها.

إذاً، فإن المصطلح إن اشتهر بين الناس، فلا مجال لتغييره، وإن كان مخالفاً للقواعد التي اتفق عليها الاصطلاحيون؛ فإذا ما نظرنا إلى لغتنا، فإننا نجد كثيراً من الاستعمالات المخالفة لقواعد العربية لا يمكن تصحيحها، وما يزيد الأمر سوءاً أن تكون تلك الاستعمالات مجازة من أهل اللغة في الجامع اللغوية في الوقت الحاضر، حتى شاعت عبارة " خطأ مشهور خير من صواب مهجور"⁽⁶²⁾، واستفحل الأمر سوءاً حتى صرنا أمام واقع لا يمكن تغييره، رغم محاولات كثيرة، ومصنفات عديدة في الأخطاء الشائعة وضعها أصحابها يأملون منها أن يصححون ما أفسدته اللهجات العامية. وقد أدرك العلماء منذ القدم ذلك، فكانت البداية عند الكسائي (189هـ) في كتابه "ما تلحن فيه العامة"، ثم جاء ابن السكيت (244هـ) في كتابه "إصلاح المنطق"، وغيرها من الكتب⁽⁶³⁾. فهل نقف عند تلك المصطلحات ونحاول تغييرها، وهي مشهورة، وننسى اللغة التي أصبحت تفيض خطأً!؟.

رابعاً: عطف البيان

العطف لغة: "عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفًا: انصرف. ورجل عَطُوفٌ وَعَطَافٌ: يَجْمَعِي الْمُنْهَزِمِينَ. وَعَطَفَ عَلَيْهِ يَعْطِفُ عَطْفًا: رجع عليه بما يكره أو له بما يريد"⁽⁶⁴⁾. أما (البيان) فهو: " ما بُيِّنَ به الشيء من الدلالة وغيرها. وبيان الشيء

بيّاناً: اتَّضَحَ⁽⁶⁵⁾، أي أنّ مصطلح (عطف البيان) يدلّ على الرّجوع، والوضوح، وهما المعنيان اللذان اتّفقا عليهما النّحاة، ففي الاصطلاح: "تابع غير صفة، يوضّح متبوعه. فقوله: تابع شامل لجميع التّوابع، وقوله: غير صفة: خرج عنه الصّفة، وقوله: يوضّح متبوعه: خرج عنه التّوابع الباقية؛ لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، ف(عمر) تابع يوضّح متبوعه"⁽⁶⁶⁾.

وقال ابن السّراج أنّ عطف البيان يشترك مع النّعت والتّوكيد في الإعراب والإيضاح، ولا يكون مشتقاً من فعل، ولا تحلية، ولا ضرباً من ضروب الصّفات؛ لذا عدل النّحويون عن تسميته نعتاً⁽⁶⁷⁾. أما ابن جنيّ، فقال في تعريفه: "أنّ تقيم الأسماء الصّريجة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك محمد، و قام أخوك الظريف"⁽⁶⁸⁾.

يبدو أنّ ابن السّراج لم يجد تشابهاً بين عطف البيان، والبدل في قول: "اعلم: أنّ عطف البيان كالنّعت والتّوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجرّه عليه كما يبينان"⁽⁶⁹⁾. لكنّه يأتي بعد ذلك بالحديث عن الفرق بين عطف البيان، والبدل الذي سمّاه بـ "عطف البدل" في موضع آخر⁽⁷⁰⁾، ويقول: "والفرق بين عطف البيان والبدل، أنّ عطف البيان تقديره النّعت التّابع للاسم الأوّل، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأوّل، وتقول في التّداء إذا أردت عطف البيان، يا أحنانا زيداً، فتنصب وتنون، لأنّه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: يا أحنانا زيد"⁽⁷¹⁾.

نلاحظ من المثالين السّابقين، أنّ ابن السّراج لم يفرق بين عطف البيان والبدل إلا في أنّ عطف البيان لا يحلّ محلّ المتبوع؛ لذا فقد نصب (زيد)، أمّا البدل، فهو المقصود؛ لذا يمكن حذف المتبوع ليحلّ البدل محله؛ فبني (زيد) على الضّمّ على تقدير (يا زيد).

ومن الشّواهد التي تناقلها النّحاة في كتبهم للتّفريق بين البدل وعطف البيان، قول الشّاعر للمرّار الفقعسي⁽⁷²⁾: (البحر الوافر)

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُؤَعًا⁽⁷³⁾

فكلمة " بشر " عطف بيان؛ لأنَّها أوضح من متبوعها، ولا يمكن إضافة كلمة " التَّارِك " إليها؛ لأنَّها معرفة بـ (أل)⁽⁷⁴⁾، يقول ابن عُصْفُور (669هـ) مبيِّناً سبب عدم اعتبار كلمة " بشر " بدلا: " لأنَّ البدل في نيَّة تكرار العامل، فيلزم أن يكون التَّقْدِير: " أنا ابن التَّارِك بشر "، وذلك لا يجوز " (75).

نلاحظ أنَّ ابن السَّرَّاج، وابن جَيِّ استخدما مصطلح (عطف البيان)، وهو مصطلح بصريّ، لم نجده عند الكوفيين له مرادفاً. وإذا ما أخضعنا هذا المصطلح للمقاييس التي اتَّفَق عليها العلماء وجدنا أنَّه مصطلح: سهل في نطق حروفه، يعبر عن المفهوم بدقَّة، ولا يختلط مع مصطلح آخري أي حقل كان نحوياً أو صرفياً، ولا مرادف له، لكنَّه غير ملائم؛ لأنَّهم ركَّب من كلمتين، لذا؛ فمن المفترض ألا يحظى هذا المصطلح بالشَّهرة، ولكنَّه اشتُهر بين الباحثين والعلماء والنَّاس حتَّى لا مفرَّ من استعماله.

خامساً: عطف النَّسَق:

يفيد مصطلح (النَّسَق) في اللغة معنى التَّنْظِيم والتَّرتيب، يقول ابن منظور: " النَّسَقُ من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد، عامًّا في الأشياء، وقد نَسَقْتُهُ تَنسيقاً؛ ويخفف. ابن سيده (458هـ): نَسَقَ الشيء يَنسُقُهُ نَسَقاً ونَسَقَهُ نَظْمَهُ على السَّوَاء، وانْتَسَقَ هو وتَناسَقَ، والاسم النَّسَقُ، وقد انْتَسَقَت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تَنَسَقَت. والنَّحويون يسمون حروف العطف حروف النَّسَق؛ لأنَّ الشَّيء إذا عطف عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً، وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنَّه قال: ناسِقوا بين الحجِّ والعمرة؛ قال شمر: معنى ناسِقوا وواتروا. يقال: ناسَقَ بين الأمرين أي تابع بينهما " (76).

وفي الاصطلاح: " هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتالية معطوفات تتلاحم تلاحماً سليماً مستحسناً بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها، واستقلَّ معناها بلفظها " (77).

يلاحظ المدقق في التعريفات السابقة، أنّها تتفق على المعنى العام للنسق، وهو الترتيب والتنظيم على نظام واحد.

إنّ مصطلح (عطف النسق) مركّب من مصطلحين: أحدهما بصريّ، وهو (العطف)، والآخر كوفيّ، وهو (النسق)⁽⁷⁸⁾. وقد استعمل البصريّون مصطلحات أخرى مرادفة له، هي: (العطف، العطف بالحروف، والشركة أو الإشراك)⁽⁷⁹⁾.

وقد اختار ابن السّراج من المصطلحات البصريّة مصطلح (العطف بالحروف) دون أن يذكر مسوّغه لذلك، يقول: "الخامس من التّوابع: وهو العطف بحرف، وحروف العطف عشرة أحرف يُتبعن ما بعدهن فيما قبلهن من الأسماء في إعرابها"⁽⁸⁰⁾، أمّا ابن جيّ، فقد اختار مصطلحا آخر من مصطلحات البصريين، وهو (العطف)، لكنّه استعمل مصطلحا كوفيّا لتعريفه، فقال: "وهو النسق، وحروفه عشرة...."⁽⁸¹⁾.

وإذا ما قيّسنا المصطلحين عند الرّجلين، وجدنا أنّ مصطلح (العطف) يميّز عن مصطلح (العطف بالحرف) في القصر، والمطاوعة، والخفّة، والشّهرة، أمّا مصطلح (الإشراك أو الشركة)، فإنّه يتعارض مع بعض معاني حروف العطف، ومن هذه الحروف (بل، لا) اللذين يفيدان إخراج الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل⁽⁸²⁾، كما أنّ هذا المصطلح "لم يصل إلى درجة المنافسة مع مصطلحات العطف"⁽⁸³⁾؛ لذا فإنّ أفضل مصطلح هو مصطلح (عطف النسق) الذي يجمع بين مصطلحين: بصريّ، وكوفيّ؛ فهذا المصطلح قد ذاع صيته، واشتهر حتّى لا مجال لتغييره، وإن كان غير ملائم؛ لأنّه مركّب من كلمتين.

وما يميل إليه البحث أنّ أفضل اختبار لنجاح المصطلح، هو ذيوعه بين النّاس؛ لذا فلا داعي لأن نخضع المصطلحات لشروط معيّنة، فإن كانت تلك الشّروط ناجعة ومؤثّرة في تغيير مصطلحات قد اشتهرت، فلم تنتشر المصطلحات التي تخالف الشّروط، بينما تموت الأخرى التي جاءت مطابقة لما اتّفق عليه

العلماء؟! وما تلك الدّعوات إلى توحيد المصطلح إلا تنظيراً لا تطبيقاً على أرض الواقع؟!!

الخاتمة

إنّ تعدّد المصطلحات المُعبّرة عن المفهوم الواحد، وإن كان يسبب مشكلة كبيرة، يدلّ على خِصب العربيّة وقدرتها على استيعاب كلّ جديد، وابتكار ألفاظ جديدة تواكب تطور العصر؛ لذا فقد جهل من وصف العربيّة بالجمود، إلا أنّ عدم العناية بالعربيّة، وهجر تراثها الأصيل في الوقت الحاضر - خاصة ممن وُكِّل إليهم أمر وضع مصطلحات جديدة تجاري روح العصر - يجعلنا نفقد الثّقة بقدرتنا لغتنا وقوتها على ضبط ما بدأ به الكوفيّون والبصريّون من إثارة فوضى مصطلحيّة؛ إذ إنّ مصطلحاً واحداً كان يكفي للتعبير عن المفهوم الواحد، ولكنّ العصبية الإقليميّة، وحبّ الانتصار للذّات كانت أقوى من أن يفكروا في مصير اللغة العربيّة، ومدى الضرر الذي سيلحق بها وبأهلها⁽⁸⁴⁾، حتّى جاء العصر الحالي، ففاضت لغتنا بالمصطلحات، وقصّر العلماء عن الإتيان بمصطلحات جديدة لما يدخل بلادنا من مخترعات أجنبيّة، فدخلت بأسمائها دون ترجمة أو تعريب، وإذا ما أدركوا الأمر جاءوا بألفاظ ماتت قبل أن تولد؛ إذ إنّ النّاس قد تعارفوا على أسماء المخترعات الأجنبيّة وألفوها حتّى اشتهرت وأصبح من الصّعب الفرار من استعمالها.

إن قضية توحيد المصطلح تحتاج من الاصطلاحيين والمسؤولين أن يقفوا جنباً إلى جنب ويتكاتفوا لحلها، أمّا الفريق الأول، فقد قام بكثير من الأبحاث والدراسات، وخرج بنتائج وحلول ناجحة إن تكفل الفريق الآخر برعايتها.

فإلامّ يحتاج منّا المصطلح؛ ليتوحد؟ هل يحتاج منا مزيداً من الأبحاث

والحلول؟!!

النتائج:

يمكن الخلوص في نهاية البحث إلى أنّ:

1. العلماء القدماء الذين أوجدوا مصطلحات كثيرة، لم يكونوا يحرصون على اللغة؛ فقد كان همهم أن يخالفوا بعضهم؛ تلبية لعصبيّة فكرية أو إقليمية.
2. ابن السّراج وابن جيّ قد اتفقا في استعمال مصطلحي: التّوكيد، وعطف البيان، والبدل، واختلفا في مصطلحات:(التّعت، الصّفة، الوصف)، و(البدل، عطف البدل)، و(العطف، العطف بالحروف)، فقد استعمل الأوّل مصطلحات (التّعت، الصّفة، عطف البدل، العطف بالحروف)، واستعمل الآخر مصطلحات (الوصف، والصّفة، والعطف).
3. مصطلحات ابن جيّ تميّزت بالإيجاز، والدّيوع، والدقّة، بالإضافة إلى أنّه استعمل مصطلحًا واحدًا للمفهوم الواحد، أمّا مصطلحات ابن السّراج، فجاءت مركّبة من كلمتين، كما أنّه استعمل مصطلحين للمفهوم الواحد كما في (التّعت، الصّفة)، و(البدل، عطف البدل).
4. ما يؤخذ على ابن السّراج في كتابه في باب التّوابع تداخل المصطلحات، بالإضافة إلى أنّه قد ابتكر مصطلحًا، واكتفى بذكره مرة واحدة، ولم يستعمله، هو "عطف البدل".
5. ما يؤخذ على ابن جيّ في كتابه في باب الإيجاز الشّديد، فقد كان يعتمد على الأمثلة كثيرًا على حساب الشّرح والتّعليق.
6. مسألة تقييس المصطلح لا تجدي نفعًا مع المصطلحات التي اشتهرت بين الناس.
7. الفروق الدّقيقة بين التّعت والصّفة لم تؤثر في استخدامهما بوصفهما مصطلحين مترادفين تردافًا جزئيًا.

الهوامش

- 1- ينظر: القاسمي، علي، المصطلحية، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، 1985م، ص 10 وينظر: حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، 1993م، ص 16.

- 2- ينظر: المرجع السابق، ص 18.
- 3- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج 2، تح: عبدالله الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1985م.
- 4- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، 1980م.
- 5- التهانوي، محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع وآخرون، مكتبة النهضة، مصر، 1963م، ص 1.
- 6- ينظر: القطيبي، أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، ص 40.
- 7- ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ج 1، مادة (ص ل ح).
- 8- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1900م، مادة (ص ل ح).
- 9- الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، القاهرة، 1870م، مادة (ص ل ح).
- 10- مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوجيز، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، 1980م، مادة (ص ل ح).
- 11- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 50.
- 12- المرجع السابق، ص 50.
- 13- المرجع السابق، ص 50.
- 14- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ص 143.
- 15- كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 212.
- 16- حجازي، محود فهمي، علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة، 1986م، ص 51.
- 17- يعقوب، أميل بديع، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية: بيروت، دار العلم للملايين، ط 1، 1979م، ص 58.
- 18- المرجع السابق، 362.
- 19- ينظر: الحيادة، مصطفى طاهر، المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، رسالة دكتوراه، جامعة الزيموك، 2002 م، ص 19. وينظر: الملائكة: جميل عيسى، تقييس المصطلح وتوحيده في العالم العربي، دن، د.ط، د.ت، ص 53.
- 20- الحيادة، المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، ص 20.

- 21- ينظر: حجازي، محمود، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 15. وينظر: الحمزاوي، محمد رشاد، المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، مجلة اللسان العربي، 1985م، ص 42.
- 22- سيبويه، الكتاب، 57/1.
- 23- المرجع السابق، 150/1.
- 24- ينظر: الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، مجلة التعريب، 2000م، ص 43-44. وينظر: حجازي، محمود فهمي، علم المصطلح، ص 55.
- 25- القاسمي، علي: المصطلحية، ص 156.
- 26- المرجع سابق، ص 157.
- 27- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن ع ت).
- 28- سورة الأنبياء، 112.
- 29- لسان العرب، مادة (و ص ف).
- 30- الجرجاني: التعريفات، ص 263.
- 31- المرجع السابق، ص 326.
- 32- يوسف: 18.
- 33- ينظر: القرطبي، أبو عبدالله، تفسير القرطبي، تح: هشام البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 2003م، ص 151.
- 34- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تح: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، قم المشرفة، 1991م، ص 545.
- 35- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ص 82، 155، 182، 192.
- 36- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، 126/1، 131، 334، 449.
- 37- ابن منظور، لسان العرب، مادة (و ص ف).
- 38- ينظر: عابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2006م، ص 167.
- 39- ينظر: الساقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ص 221.
- 40- ينظر: ابن عُصفور، علي بن مؤمن بن محمد: المقرَّب، تح: أحمد الجوارى و عبدالله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، د.ن، 1989م. ص 261.
- 41- ابن منظور، لسان العرب، مادة (و ك د).

- 42- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط والقاوس الوسيط لما ذهب من كلام العرب شماميط، مادة (و ك د).
- 43- التهانوي، محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، 372.
- 44- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ص 84.
- 45- سورة الفجر: 21
- 46- ينظر: ابن عصفور، المقرَّب، ص 261-262.
- 47- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 19.
- 48- ينظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص 84-86.
- 49- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 372.
- 50- عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص 181.
- 51- ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، مصر، ط4، 1999م، ص 190.
- 52- الزمخشري، أبو القاسم محمود، أساس البلاغة، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1991م، مادة (ب د ل).
- 53- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ب د ل).
- 54- الجرجاني، الشريف، التعريفات، ص 62.
- 55- عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص 165.
- 56- ابن جني، اللمع في العربية، ص 87.
- 57- ينظر: عبابنة، يحيى، تطور المصطلح البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص 166.
- 58- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 46.
- 59- ابن جني، اللمع في العربية، 87.
- 60- الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي الحمد، دار الأمل، إربد، 1984، ص 23.
- 61- المرجع السابق، ص 24-25.
- 62- العُزري، خالد بن هلال بن ناصر، أخطاء لغوية شائعة، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عُمان، ط1، 2006م. ص 12.
- 63- ينظر: العبري، أخطاء لغوية شائعة، المرجع السابق. ص 13.
- 64- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع ط ف).
- 65- المرجع السابق، مادة (ب ي ن).
- 66- الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 156.
- 67- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ص 45.

- 68- ابن جني، اللمع في العربية، ص 90.
- 69- المرجع السابق، ص 45.
- 70- ينظر: الأصول في النحو، ص 46.
- 71- المرجع السابق، ص 46.
- 72- المرار الفقعسي، المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان: شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الاموية. وهو القائل من أبيات: (إذا افتقر المرار لم ير فقره وإن أيسر المرار أيسر صاحبه) وكان مفرط القصر، ضئيلاً. نسبته إلى (فقعس) من بني أسد بن خزيمه. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ص 199.
- 73- ينظر: الإسترابادي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح الرضي على الكافية، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 394. وينظر: الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صناعة الإعراب، ص 160.
- 74- ينظر: ابن عقيل، عبد الله ابن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، د. ط، 1980م، ص 222.
- 75- ابن عصفور، المقرب، ص 272. وينظر: الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي أبو ملح، دار الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص 160.
- 76- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن س ق).
- 77- الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ص 485.
- 78- عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص 164.
- 79- ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط9، د.ت، ص 167. وينظر: عبابنة، يحيى، تطور المصطلح، ص 163.
- 80- ابن السراج، الأصول في النحو، ص 55.
- 81- ابن جني، اللمع في العربية، ص 91.
- 82- ينظر: المرجع السابق، ص 91.
- 83- عبابنة، يحيى، تطور المصطلح، ص 164.
- 84- ينظر: زكي، أحمد كمال، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، دار المعارف، مصر، د.ط، 1971م، ص 106.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح الرضي على الكافية، تح، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
3. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو، مصر، ط4، 1999م.
4. التهانوي، محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق، لطفي عبد البديع وآخرون، مكتبة النهضة، مصر، 1963م.
5. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
6. ابن جيّ، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تح، فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، 1980.
7. الجوهري، أبو نصر إسماعيل حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، مادة (ص ل ح).
8. حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، 1993م.
9. —، علم المصطلح، مجلة مجمع القاهرة، 1986م.
10. الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده)، مجلة التعريب، 2000م.
11. الحمزاوي، محمد رشاد، المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط، مجلة اللسان العربي، 1985م.
12. الحيادة، مصطفى طاهر، المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2002م.
13. الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تح، مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، القاهرة، 1870م، مادة (ص ل ح).
14. الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، ط3، 1969م.
15. الزنجاجي، الجمل في النحو، تح، علي الحمد، دار الأمل، إربد، 1984م.
16. زكي، أحمد كمال، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، دار المعارف، مصر، د.ط، 1971م.
17. الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، تح، علي أبو ملحم، دار الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
18. —، أساس البلاغة، تح، محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1991م، مادة (ب د ل).

19. السّاقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم، تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
20. ابن السّراج ، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، ج 2، تح ، عبدالله الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
21. عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2006م.
22. العَبْرِي، خالد بن هلال بن ناصر، أخطاء لغوية شائعة، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عُمان، ط1، 2006م.
23. ابن عُصفور، علي بن مؤمن بن محمد، المقرَّب، تح، أحمد الجوّاري و عبدالله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، د.ن، 1989م.
24. ابن عقيل، عبد الله ابن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، د. ط، 1980م.
25. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط والقابوس الوسيط لما ذهب من كلام العرب شماميط، مادة (و ك د).
26. القاسمي، علي، المصطلحية، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، 1985م.
27. القرطبي، أبو عبدالله، تفسير القرطبي، تح، هشام البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 2003م.
28. القطبطيني، محمد خميس: أسس الصياغة المعجمية في كشف اصطلاحات الفنون، دار جرير، عمان، ط1، 2010م.
29. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تح، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
30. مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوجيز، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، 1980م، مادة (ص ل ح).
31. الملائكة، جميل عيسى، تقييس المصطلح وتوحيده في العالم العربي، د.ن، د.ط، د.ت.
32. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1900م، مادة (ص ل ح).
33. يعقوب، أميل بديع، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1979م.